الأمم المتحدة
A/HRC/WG.6/33/NIC/1

الجمعية العامة

Distr.: General
28 January 2019
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والثلاثون
٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

نيكاراغوا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.19-01287(A)
1901287

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

الدقة المنهجية ٣

انتصار السلام على محاولة الانقلاب ٣

معلومات عامة ٥

السياسات العامة ٦

الحقوق الاقتصادية ٧

حقوق العمل ٨

حقوق الأسرة ٩

الحق في الصحة والضمان الاجتماعي ١٠

الحق في التعليم ١١

حقوق الأطفال والمراهقين ١٢

حقوق كبار السن ١٤

حقوق المرأة ١٤

الحق في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ١٥

الاستفادة من الطاقة الكهربائية، والهياكل الأساسية الإنتاجية، وخدمات الاتصالات ١٦

الحق في السكن اللائق ١٧

حق الملكية ورد ممتلكات الشعوب الأصلية ١٧

الحق في بيئة صحية وفي الحماية من آثار تغير المناخ ١٨

الحق في الأمن العام والعدالة ١٩

مكافحة الاتجار بالأشخاص وحقوق المهاجرين غير النظاميين ٢٠

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ٢١

الحق في حرية التعبير وحرية التنظيم ٢٢

الحق في التصويت والترشح للانتخابات ٢٣

الحوار والالتزامات الدولية ٢٤

الخلاصة ٢٤

مقدمة

١- إن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية لنيكاراغوا، تماشياً مع التزامها باحترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام والتضامن، تعرض على المجتمع الدولي إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

٢- وتوخياً لتحقيق السلام والتنمية للشعب النيكاراغوي، فهي تقبل التوصيات التي قدمها المجتمع الدولي خلال الجولتين الأولى والثانية من الاستعراض الدوري الشامل، والتي نَفذت معظمها لصالح المواطنين النيكاراغويين.

الدقة المنهجية

٣- أُعد هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦، المعتمد في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، ولمقرره ١١٩/١٧، المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، ومقرره ١١٦/٣١، المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦.

٤- ولإعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل، تشكلت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لجنة وطنية حكومية بقيادة رئيس الجمهورية تتألف من الهيئات التالية: وزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد الأسري والمجتمعي والتعاوني والتشاركي، ووزارة شؤون الأسرة والمراهقين والأطفال، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الصحة، ووزارة العمل، والجيش النيكاراغوي، ومكتب المدعي العام، والشرطة الوطنية، والمصرف المركزي النيكاراغوي، والمعهد الوطني للمعلومات الإنمائية، ومعهد نيكاراغوا للضمان الاجتماعي، والنظام الوطني للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها ورصدها.

٥- وعملت اللجنة الوطنية الحكومية بالتنسيق مع مؤسسات وطنية نيكاراغوية أخرى[١] من أجل جمع وتنصيف معلومات بشأن الإنجازات المحرزة والتحديات المطروحة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وأُنشئت كذلك أفرقة عاملة وأُجريت مقابلات وجلسات للنقاش وتبادل الآراء بشأن أداء كل مؤسسة. واستُخدم كدليل للعمل البرنامج الوطني للتنمية البشرية والتوصيات المقدمة من الدول خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤.

٦- وعُرض هذا التقرير، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على شتى منظمات المجتمعات المحلية والهيئات الاجتماعية الرائدة للتشاور بشأنه على نطاق واسع والموافقة عليه[٢].

انتصار السلام على محاولة الانقلاب

٧- قاومت نيكاراغوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير محاولة للانقلاب، وانتصر السلام والتعايش الأخوي مرة أخرى وعادت الحياة تدريجياً إلى وضعها الطبيعي. وخلفت محاولة الانقلاب هذه، وسببها التدخل الخارجي، أضراراً اقتصادية جسيمة ودماراً وإرهاباً متستراً بقناع الاحتجاج السلمي، وعمليات قتل بشعة للمواطنين وأفراد الشرطة، وحوادث حرق للممتلكات العامة والخاصة، وحالات اعتداء واختطاف واغتصاب وابتزاز وتعذيب ومعاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة.

٨- وفي ١٨ نيسان/أبريل، وقعت احتجاجات اجتماعية لم تخلف أي وفيات؛ غير أن وسائط الإعلام المعادية للحكومة نشرت أنباءً زائفة عن وفاة طالب جامعي في جامعة أمريكا

الوسطى، لم تحدث أبداً، وكانت تلك المعلومات بمثابة شرارةٍ لاندلا ع أعمال العنف ابتداء من ١٩ نيسان/أبريل. وأثارت جماعات هدفها زعزعة استقرار البلد والإطاحة بنظامه الدستوري، ولا صلة لها بالمطالب الاجتماعية، أعمال شغب منذ ذلك اليوم.

٩- واعتباراً من ذلك التاريخ، وقعت سلسلة من أحداث العنف الرامية إلى إثارة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك من خلال اعتداءات وأعمال عنف مست الأمن العام، وحياة الأشخاص وسلامتهم البدنية والنفسية، والممتلكات العامة والخاصة، وطمأنينة الأُسر، والسير العادي لعمل مؤسسات الدولة والكيانات الخاصة، وحق السكان في حرية التنقل، وبث الرعب والخوف والذعر، وكان الهدف منها تقويض شرعية حكومة نيكاراغوا والإطاحة بالنظام الدستوري، باستخدام القوة والعنف، من خلال محاولة انقلاب ضد حكومة الرئيس دانييل أورتيغا.

١٠- وتود دولة نيكاراغوا أن توضح أن مخلفات الأحداث التي وقعت تبين أنه شارك في أعمال العنف التي قامت بها جماعات انقلابية أشخاصٌ مسلحون مارسوا العنف عن قصد وسعوا منذ الوهلة الأولى إلى الإطاحة بالحكومة وإسقاط النظام الدستوري.

١١- وأدت أعمال العنف التي وقعت في سياق الانقلاب الفاشل إلى وفاة ١٩٨ شخصاً، ٢٢ منهم من أفراد الشرطة، وجُرح ٢٤٠ ١ شخصاً، وإصابة ٤٠١ من أفراد الشرطة بطلقات أسلحة نارية، وإلى خسائر اقتصادية كبيرة. واتُّهم ٢٧٣ شخصاً بالتسبب في هذه الأحداث.

١٢- وألحقت هذه الجماعات الانقلابية أضراراً بهياكل البلد الأساسية؛ فقد جرى تخريب وإتلاف ٢٥٢ مبنى، وتدمير ٢٠٩ كيلومترات من الشوارع والطرق، وتخريب وحرق ٢٧٨ مركبة ثقيلة، وتدمير ٣٨٩ مركبة. وتتمثل الأضرار التي لحقت بالاقتصاد في خسائر قيمتها ٢٠٥,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في القطاع العام، و٢٣١ مليون دولار في قطاع السياحة، و٥٢٥ مليون دولار في قطاع النقل، وخلف ذلك كله أثراً مباشراً على السكان تجلى في فقدان ٥٦٧ ١١٩ منصب عمل وانخفاض الميزانية العامة للجمهورية بمبلغ ٧ ملايير كوردوبا.

١٣- وأشار بيان "منتديات السلام والتضامن مع نيكاراغوا" المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الذي وقَّعت عليه لجنة أمريكا اللاتينية المسكونية من أجل السلام في نيكاراغوا، والطائفة المسيحية سان بابلو أبوستول في ماناغوا، ومركز غاسبار غارسيا لابيانا، وزعماء سياسيون واجتماعيون ودينيون ومفكرون من الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وأوروغواي وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وفنزويلا وكندا وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية، إلى ما يلي: "إن أول ما قامت به هذه المعارضة المحرضة على الفتنة هو إثارة العنف في الشارع على نحو لم يسبق له مثيل في مدن البلد؛ مع استخدام رمز بغيض، يتمثل في الحواجز التي أطلق عليها الشعب البسيط، بألم، اسم "حواجز الموت". وتمثلت خطوتها الثانية في إشاعة الرعب الحقيقي والشديد باستخدام عصابات مرتزقة منظمة، ليس من أجل "الحوار" وإنما لإثارة العنف والرعب بين المواطنين بغية تحقيق هدف استراتيجي واحد هتفت به مرة تلو الأخرى -بنبرة التحدي - في ميادين ماناغوا وكاتدرائيتها وهو "فليرحل". وراهنت النخبة واليمين السياسي الأكثر تطرفاً على هذا العنف والرعب، مرة أخرى، لينتزعا من الشعب، باحتقار بغيض، نصره العظيم في الانتخابات الرئاسية الحرة والمستنيرة والدستورية لعام ٢٠١٦".

١٤- وإزاء هذه الأحداث العنيفة، عملت مؤسسات الدولة ولا تزال تعمل من أجل كفالة حماية حقوق الإنسان للشعب النيكاراغوي.

معلومات عامة

١٥- يستنسخ البرنامج الوطني للتنمية البشرية للفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) العناصر الأساسية للخطة الوطنية للتنمية البشرية للفترة (٢٠١٢-٢٠١٦)، حيث يحتفظ بالأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتشجيع الاستثمار وتيسيره، وتقليص مستوى التفاوت الاجتماعي، وتحسين نوعية الحياة، وحماية الموارد الطبيعية.

١٦- وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كان أداء نيكاراغوا في مجال الاقتصاد الكلي متميزاً في المنطقة، بنمو في الناتج المحلي الإجمالي متوسطه ٤,٨ في المائة، تجاوز معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي بلغ ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٧.

١٧- وأكد منحى مؤشرات البلد الاقتصادية والمالية الرئيسية أن النشاط الاقتصادي حافظ على قوته وتنوعه، بينما بقي معدل التضخم منخفضاً (ما متوسطه ٤,٦ في المائة). وساهمت هذه العوامل في استقرار مستويات الدين العام (٤٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط) وفي التنمية المطردة لاحتياطيات البلد الدولية، التي نمت قيمتها التراكمية بحوالي ٤٠ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغت ٧٥٧,٨ ٢ مليون دولار (٢,٦ أضعاف القاعدة النقدية) في نهاية عام ٢٠١٧.

١٨- وتجاوزت نتائج أداء الاقتصاد الكلي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ توقعات الهيئات المالية الدولية؛ وعلى وجه الخصوص، رأى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، أن الوضع المالي لنيكاراغوا ملائم للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير؛ بيد أنه أشار إلى ضرورة إيجاد هوامش الأمان المالي لمواجهة بعض المخاطر التي تجدر الإشارة ضمنها إلى العجز المالي لمعهد نيكاراغوا للضمان الاجتماعي.

١٩- وساهم النمو الاقتصادي المطرد في تحسين مؤشرات الفقر، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٦٠,٦ ٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧.

٢٠- وكنتيجة للانقلاب الفاشل، تشير توقعات عام ٢٠١٨ إلى تدهور في الاقتصاد الكلي، يتجلى في تراجع النمو (٤,٠- في المائة)، وتزايد العجز المالي (٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وانخفاض مستويات الاحتياطيات الدولية (٣٦٧ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في نهاية السنة المالية).

٢١- ويبرز ضمن الأنشطة المتأثرة السياحة والتجارة والصناعة التحويلية والبناء والوساطة المالية التي تشهد انخفاضاً تدريجياً في الإيداعات (بلغت نسبة الانخفاض التراكمي ١٩- في المائة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بالمقارنة مع نيسان/أبريل من العام ذاته) وتراجعاً في نوعية حافظة الائتمانات.

٢٢- وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، زارت بعثة من صندوق النقد الدولي نيكاراغوا لتقييم الوضع الاقتصادي. وخلصت البعثة إلى وجود صدمات عديدة تؤثر في اقتصاد نيكاراغوا وأكدت أنها تتوقع تقلصاً في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٨. غير أن البعثة لاحظت الجهود التي تبذلها السلطات للحفاظ على الاستقرار المالي واحتواء زيادة الإنفاق العام.

السياسات العامة (التوصيات: ١١٤-١ و١١٤-٣ و١١٤-٤ و١١٤-١٥ و١١٤-١٦ و١١٤-١٩ و١١٤-٩٦ و١١٤-٩٧ و١١٤-٩٨ و١١٤-١٠٠ و١١٤-١٠١ و١١٤-١٠٢ و١١٤-١٠٣ و١١٤-١٠٤ و١١٤-١٠٥ و١١٤-١٠٦ و١١٤-١٠٧ و١١٤-١٠٨ و١١٤-١١١ و١١٤-١١٢ و١١٤-١٣٢ و١١٤-١٤١ و١١٤-١٤٢)

٢٣- بذلت نيكاراغوا جهوداً، اعتُرف بها على الصعيد العالمي، للقضاء على الفقر العام والفقر المدقع، بتنفيذ نموذجٍ للديمقراطية المباشرة والتشاركية القائمة على التحالف والتكامل وتقاسم المسؤولية بين الحكومة المركزية وحكومات البلديات والمنتجين وأصحاب المشاريع وقيادات المجتمعات المحلية، يمارس الشعب من خلاله سلطته.

٢٤- وحققت نيكاراغوا إنجازات مهمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واقترن النمو الاقتصادي المطرد بتطورات ملحوظة ومهمة في المؤشرات الاجتماعية، والدليل على ذلك انخفاض مؤشري الفقر العام والفقر المدقع. فقد انخفض مؤشر الفقر العام من ٢٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٦؛ في حين انخفض مؤشر الفقر المدقع من ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلى غرار ذلك، تحسن معامل التفاوت في الدخل، إذ انتقل من ٠,٣٨ إلى ٠,٣٣.

٢٥- وكانت نيكاراغوا من أوائل بلدان أمريكا اللاتينية التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض مستوى الفقر والجوع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، وقد اعترف بذلك كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، حققت نيكاراغوا الهدف ٤ المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥.

٢٦- وتنفذ الحكومة سياسة الأمن والسيادة الغذائيين على نحو شامل، من خلال برامج ممولة بموارد من الخزانة العامة ومن التبرعات والقروض بغرض تحقيق أهداف وغايات البرنامج الوطني للتنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة اللاحقة. وركزت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية على تحسين مستوى إدارة الميزانية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد من أجل تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والإنتاجية، وتحقيق الكفاءة والإنصاف في تقديم الخدمات، وإنشاء حيز مالي أكبر زاد فيه حجم الإنفاق العام وتحسنت نوعيته، مع الحفاظ على توازن المالية العامة.

٢٧- وتُعزى بالأساس هذه الجهود المالية الرامية إلى مكافحة الفقر إلى تنفيذ سياسة إعادة الحق في الصحة والحق في التعليم، وسياسة الأجور الرامية إلى تصحيح الاختلالات التاريخية المتصلة بالاستقرار المالي، وسياسة إعانات الخدمات الأساسية (ولا سيما النقل العام والخاص والماء والطاقة) واستعادة دينامية الاستثمارات العامة.

٢٨- وخُصصت موارد لتمويل البرامج التالية: برنامج منح القروض الصغرى المنصفة بلا فوائد؛ وبرنامج بناء الطرق الريفية؛ وخطة السكن؛ وبرنامج سندات الإنتاج الغذائي؛ وبرنامج التمويل والتدريب الخاص بالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ وبرنامج الشوارع من أجل الشعب؛

وبرنامج نظم مياه الشرب والصرف الصحي والإمداد بالكهرباء في المناطق الحضرية والريفية؛ وبرنامج الإعانات المتعلقة بالنقل الحضري العام (مع تعريفة متباينة في منطقة ساحل البحر الكاريبي)، وباستهلاك الطاقة في مستوطنات الأحياء الضعيفة اقتصادياً، وباستهلاك المتقاعدين للطاقة والمياه.

الحقوق الاقتصادية (التوصيات: ١١٤-٩٦ و١١٤-٩٧ و١١٤-٩٨ و١١٤-٩٩ و١١٤-١٠٠ و١١٤-١٠١ و١١٤-١٠٢ و١١٤-١٠٣ و١١٤-١٠٤ و١١٤-١٠٥ و١١٤-١٠٦ و١١٤-١٠٧)

٢٩- بهدف تقديم المساعدة الغذائية إلى السكان الأكثر ضعفاً ودعمهم، تنفذ حكومة المصالحة والوحدة الوطنية البرامج التالية[٣]: برنامج القضاء على الجوع؛ وبرنامج البساتين الصحية؛ والخطة الخاصة لدعم صغار المنتجين؛ وبرنامج تكييف الزراعة مع تغير المناخ؛ وبرنامج تحسين القدرات التنظيمية والإنتاجية لمنتجي الكاكاو في مثلث التعدين؛ وبرنامج المشاريع الأسرية في عشرٍ من بلديات مقاطعة لاس سيغوبياس؛ وبرنامج الدعم من أجل تعزيز الإنتاجية والأمن الغذائي والتغذوي في منطقة ساحل البحر الكاريبي لنيكاراغوا؛ وبرنامج الدعم من أجل التكيف مع تقلبات الأسواق وآثار تغير المناخ؛ وبرنامج تطوير نظم الإنتاج والزراعة وصيد الأسماك والحراجة في أقاليم الشعوب الأصلية بمنطقتي ساحل البحر الكاريبي الشمالية والجنوبية المتمتعتين بالحكم الذاتي؛ وبرنامج دعم سلسلة القيمة لتربية الماشية في نيكاراغوا؛ وبرنامج تمكين الحِرفيات المنتجات لمواد من شجرة *"التونو"* المنتميات إلى مجتمع ساكالواس المحلي في إقليم مايانغنا ساوني أس بمنطقة ساحل البحر الكاريبي الشمالية لنيكاراغوا؛ وبرنامج تنمية قطاع الألبان في حوض تربية الماشية لجنوب غرب نهر سان خوان وطريق سانتو توماس - إيل راما؛ وبرنامج التنمية المستدامة لسبل عيش الأسر الريفية في منطقة الممر الجاف في نيكاراغوا؛ وبرنامج دعم إدماج صغار المنتجين في سلاسل القيمة وتعزيز إمكانية وصولهم إلى الأسواق.

٣٠- وسُلمت سندات من أجل استعادة القدرات الإنتاجية، تخول الحصول على أغراس وبذور وأسمدة عضوية وأدوات فلاحية، تبلغ قيمة كل واحد منها ١٥٠,٠٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، استفادت منها ١٠٧ ٤ أسر متضررة من عاصفة ناتي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧)، في مقاطعات بواكو وماناغوا وكاراثو وغرانادا ورياس.

٣١- وتُمنح مواد غذائية للأسر النيكاراغوية لمساعدتها في تلبية احتياجاتها الأساسية، مثل وجبات غذائية للأطفال الذين هم في سن الدراسة والذين تختلف قدراتهم، ولكبار السن، والفئات السكانية الضعيفة. ويجري دعم وتنظيم شبكات على الصعيد الوطني لتوزيع المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية المنزلية بأدنى سعر، لجعلها في متناول السكان ذوي الدخل المنخفض.

٣٢- ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حققت نيكاراغوا قبل الأوان الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالجوع، حيث خفضت مستوى انتشار نقص التغذية بنسبة ٣٧,٨ في المائة، ونفذت بنجاح برامج لمكافحة الفقر من خلال توفير التمويل والتدريب لمؤسسات الإنتاج الزراعي الصغرى والصغيرة، وصرفت سنوياً حتى عام ٢٠١٦ ما متوسطه ٨٧١,٣ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل هذا الإنتاج.

٣٣- وزادت الحكومة المركزية مبلغ الإنفاق العام الموجه لمكافحة الفقر وحسنت نوعيته، حيث خصصت له مبلغاً تراكميا قيمته ٣٠٩ ٢٤٠ ملايين كوردوبا (بما في ذلك مخصصات الميزانية السنوية المحدثة لعام ٢٠١٨)، وانتقلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٧، واستقر متوسطه في ١١ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ١٠,١ في المائة في عام ٢٠١٨، بسبب محاولة الانقلاب الفاشلة.

حقوق العمل (التوصيات: ١١٤-١٩ و١١٤-٢١ و١١٤-٢٤ و١١٤-٦١ و١١٤-٦٢ و١١٤-٦٣ و١١٤-١٤٣ و١١٥-٢)

٣٤- تعزز دولة نيكاراغوا حقوق العمل وتكفلها وتعيدها إلى أصحابها من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية البشرية وسياسة العمل وقوانين العمل السارية المفعول. وبلغ عدد الأشخاص المسجلين في دائرة التوظيف العامة التابعة لوزارة العمل ٣٢٨ ٤٧ شخصاً، أُحيل ٢٢٥ ٤٣ منهم على مؤسسات الأعمال، وحصل ٦٧٢ ٢٣ منهم على مناصب عمل. وفي إطار ثلاثي الأطراف، يخضع سنوياً للتفاوض والتعديل الحد الأدنى للأجر الذي يتلقاه حوالي ٠٠٠ ٣٨٠ عامل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وسُجلت ٢٤١ منظمة نقابية جديدة تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية، شاركت على نطاق واسع في التفاوض بشأن ٢٤٠ اتفاقاً جماعياً في القطاعين العام والخاص وفي عملية اعتمادها.

٣٥- وكُفلت حقوق العمل لما مجموعه ٠٩٦ ٤٥٩ ١ عاملاً، من خلال عمليات تفتيش أماكن العمل لضمان حقهم في العمل في ظروف خالية من التمييز على أسس منها نوع الجنس والميل الجنسي والمظهر الخارجي والوضع الاقتصادي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، يُكفل للأطفال والمراهقين التمتع بحقوقهم، حيث نُفذت ورُصدت ٦٤٥ ٦ عملية تفتيش خاصة في مجال عمل الأطفال؛ وسُحب من سوق العمل ٣٢٦ طفلاً عاملاً تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، وفُرضت على أرباب العمل العقوبات الملائمة وفقاً للقانون، وحظي بالحماية ٨٤٤ ١٠ مراهقاً عاملاً، حيث كُفلت لهم ممارسة أنشطتهم في بيئات آمنة وفقاً لما تنص عليه قائمة أشكال العمل الخطرة.

٣٦- وتكفل حكومة المصالحة والوحدة الوطنية تدابير للحماية في مجال العمل بوصفها حقاً من حقوق الإنسان للعمال في الأرياف والمدن، من خلال خدمات استشارية بشأن العمل ودورات تدريبية بشأن قوانين العمل، توفرها "لجان العمل الإقليمية"، لضمان سرعة إجراءات اللجوء إلى محاكم العمل والمحاكم الإدارية. وقد جرى العمل في هذا الصدد بالتنسيق مع منظمات نقابية تدافع عن حقوق العاملات المنزليات والعاملات في مجال الجنس.

٣٧- وقُدمت خدمات استشارية في مجال العمل إلى ٥٠٢ ٤٧٣ من العمال، وسُجلت ٢٤١ منظمة نقابية جديدة وغَيرت ٠٥٢ ٤ منظمة مجالسها الإدارية. وتنفَّذ إجراءات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل استناداً إلى القانون رقم ٧٦٣ "قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، حيث أُدمج ما مجموعه ٦٦٦ شخصاً من ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها.

٣٨- وجرت مواءمة قانون العمل مع الالتزامات الناشئة عن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ "اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، ١٩٨٩"، وكذلك ترجمة قانون العمل إلى لغة الميسكيتو ونشره، ونُفذت عملية تدريب بهذه اللغة لكفالة الإلمام به وتعميمه في مجتمعات الشعوب الأصلية.

٣٩- وأُدرجت في الاتفاقات الجماعية أحكام محددة لصالح المرأة هدفها منع التمييز والمضايقات والتحرش الجنسي في مكان العمل، فضلاً عن منحها مزايا مالية. وبالنظر إلى أن مسألة حماية حقوق العمل واستعادتها تحظى بالأولوية، فإن المرأة العاملة تتلقى الدعم لمباشرة الإجراءات القضائية من أجل إعادتها إلى عملها في حالة فصلها من دون سبب وجيه أو بسبب الحمل.

حقوق الأسرة (التوصيات: ١١٤-٧٥ و١١٤-٧٦ و١١٤-٧٧)

٤٠- سنت دولة نيكاراغوا في عام ٢٠١٤ القانون ٨٧٠ "قانون الأسرة"، وعززت مؤسساتها من أجل إعماله على نحو فعال؛ وقد كفل تنفيذه للأسر إمكانية اللجوء إلى قضاءٍ متخصص لحماية حقوقهم يعتمد إجراءات شفوية وسريعة ومجانية ومبسطة. وأُنشئت في جميع أنحاء البلد ٢٩ محكمة متخصصة في شؤون الأسرة، وتوسع بذلك نطاق تغطية القضاء وتعززت إمكانية اللجوء إليه؛ وقد بتت هذه المحاكم في ١٤٣ ٧٨٤ قضية من قضايا الأسرة.

٤١- وفيما يتعلق بنفقة الأطفال ورعايتهم وتربيتهم وبنظام التواصل معهم وزياراتهم، نظمت وزارة شؤون الأسرة والمراهقين والأطفال دورة تدريبية لفائدة ٣٦١ موظفاً عاماً بغرض اعتمادهم كموفّقين في إطار قضاء الأسرة؛ وقد أُعيدت هذه الحقوق إلى ٥٥ ٧٧٦ طفلاً ومراهقاً[٤].

٤٢- وبغرض تسريع إجراءات تسليم النفقة وحماية هذا الحق، تعتمد وزارة شؤون الأسرة والمراهقين والأطفال نظاماً آلياً فريداً للنفقة[٥]، يعالج حالياً ٨٢٠ ٢٩ ملفاً من ملفات النفقة (الإدارية والقضائية) على الصعيد الوطني. وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية الوطنية المرسوم رقم ٨٤٤٨ بشأن "الموافقة على الانضمام إلى اتفاقية التحصيل الدولي لنفقة الأطفال وغيرها من أشكال إعالة الأسرة".

٤٣- ويكفل قانون الأسرة والقانون ٩٠٨ "قانون مراجعة وتصحيح سجلات الأحوال المدنية للأشخاص" حق الطفل في أن يكون له اسم وهوية وجنسية وفي أن يسجَّل فور ولادته وبالمجان، وقد استفاد من هذين القانونين ٧٨٢ ٢٠ طفلاً ممن تقل أعمارهم عن ١٢ سنة. وينص قانون الأسرة على أن الزواج يحق قانوناً لكل من أتم ١٨ سنة من الذكور والإناث.

الحق في الصحة والضمان الاجتماعي (التوصيات: ١١٤-١٧ و١١٤-١٨ و١١٤-١٩ و١١٤-٢٠ و١١٤-٢١ و١١٤-٢٢ و١١٤-٢٤ و١١٤-٢٨ و١١٤-٢٩ و١١٤-٣٤ و١١٤-٥٤ و١١٤-٥٥ و١١٤-٥٦ و١١٤-٥٧ و١١٤-٥٨ و١١٤-٧٥ و١١٤-٩٩ و١١٤-١٠٠ و١١٤-١٠٥ و١١٤-١١٠ و١١٤-١١٣ و١١٤-١١٤ و١١٤-١١٥ و١١٤-١١٦ و١١٤-١١٧ و١١٤-١١٨ و١١٤-١١٩ و١١٤-١٢٠ و١١٤-١٢١ و١١٤-١٢٢ و١١٤-١٢٣ و١١٤-١٢٦ و١١٤-١٣٢ و١١٤-١٤٠)

٤٤- تواصل حكومة المصالحة والوحدة الوطنية تعزيز الحق في الصحة[٦] من خلال نموذج الصحة الأسرية والمجتمعية، الذي يستند إلى استراتيجية الرعاية الأولية ويعزز الاستفادة من التغطية الصحية الشاملة ومن الخدمات الصحية المجانية[٧].

٤٥- فقد ارتفع عدد دور الولادة من ١٦٥ إلى ١٧٨، وعدد المؤسسات الصحية من ١ ٢٨٧ إلى ١ ٥٢٠. ومنذ عام ٢٠١٦، بدأ تنفيذ برنامج العيادات المتنقلة[٨] الذي قدمت وحداته البالغ عددها ٦٦ خدماتها إلى ٢ ٨٢٠ ٩٨٢ شخصاً؛ وشُيدت ٨٣ داراً للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة[٩]. وارتفع عدد الأطباء من ٥ ٥٦٦ إلى ٦ ٣١٨ وعدد العاملين في قطاع الصحة من ٣١ ١٢٤ إلى ٣٥ ٨٤١. وانخفض معدل الوفيات النفاسية من ٣٧ إلى ٣٤[١٠] لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي.

٤٦- وفي إطار برنامج "المحبة لصغار السن"، قُدمت خدمات داخل البيوت إلى ٦٨٠ ٧٤١ أسرة لديها أطفال تقل أعمارهم عن ست سنوات من أجل تعزيز التربية على قيم العيش الكريم وبناء مجتمع خال من العنف.

٤٧- وقدم برنامج "لكل صوته" الرعاية الشاملة إلى ١٣٨ ٥٤٠ شخصاً من ذوي الإعاقة داخل بيوتهم، وسلم إليهم أجهزة مساعدة بلغ عددها ٥٣ ٢٠٢؛ وحصل على شهادة الإعاقة ٤٨ ٥٢٥ شخصاً من ذوي الإعاقة ومُنحوا بطاقة الإعاقة التي تكفل لهم الاستفادة من الرعاية الطبية الشاملة. ويوجد في البلد ثماني عيادات لعلاج أمراض السمع وثلاث وحدات لصنع أجهزة التقويم والأطراف الاصطناعية.

٤٨- ويكفل معهد نيكاراغوا للضمان الاجتماعي الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي للعمال المنتسبين إليه، حيث يقدم لهم مستحقات مالية في حالات العجز والشيخوخة والوفاة والأخطار المهنية ويكفل لهم الخدمات الصحية[١١].

٤٩- وقد زاد عدد العمال المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي بنسبة ٩ في المائة، حيث انتقل من ٦٩٠ ٨٧٠ في عام ٢٠١٤ إلى ٧٥٤ ٦٨٨ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وارتفع على غرار ذلك عدد أرباب العمل المنتسبين من ٣٠ ١٠٨ إلى ٣٢ ٧١٤، أي بنسبة ٩ في المائة. وحصل هذا الارتفاع رغم انخفاض عدد المنتسبين بنسبة ١٥,٤ في المائة، في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، بسبب الانقلاب الفاشل.

٥٠- وللوقاية من سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي، خضعت ٦٥٤ ٧٣ امرأة عاملة لفحص مسحة عنق الرحم (بابانيكولاو) و٧٥٢ ١٤٩ امرأة مؤمناً عليها لفحص الثدي، وتلقت ٩٧١ ١٢ منهن العلاج الطبي. وبالمقارنة مع عام ٢٠١٤، سُجلت في عام ٢٠١٧ زيادة بنسبة ٧١ في المائة في عدد فحوص مسحة عنق الرحم وبنسبة ٢٥ في المائة في عدد فحوص الثدي. وتوسع نطاق خدمات برنامج علاج الأورام والعلاج الكلوي البديل، حيث استفاد من هذين العلاجين ٥٨٧ ١٠ و٧٦٧ ٣ مريضاً، على التوالي، وارتفع عدد آلات تصفية الدم من ١٥٥ إلى ٤٠٦. وتلقى ٨٦٠ ٢ شخصاً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز علاجات مضادة للفيروسات العكوسة وخضع للتشخيص والعلاج ٦٣٢ ٢ شخصاً مصاباً بداء السل.

٥١- وتعززت إمكانية الحصول على الخدمات الصحية بالنسبة للمولودين بإعاقات دائمة من أبناء الأشخاص العاملين المؤمن عليهم، حيث استفاد منها ١٣٢ من هؤلاء الأبناء تتراوح أعمارهم بين ١٣ و٣٨ سنة.

الحق في التعليم (التوصيات: ١١٤-٢٨ و١١٤-٩٩ و١١٤-١١٠ و١١٤-١٢٤ و١١٤-١٢٥ و١١٤-١٢٦ و١١٤-١٢٧ و١١٤-١٢٨ و١١٤-١٢٩ و١١٤-١٣٠ و١١٤-١٣١ و١١٤-١٣٢ و١١٤-١٣٣ و١١٤-١٣٤ و١١٤-١٣٥ و١١٤-١٣٦ و١١٤-١٣٧ و١١٤-١٣٨ و١١٤-١٣٩ و١١٤-١٤٠ و١١٥-١ و١١٦-٢٥)

٥٢- تتواصل كفالة حق الإنسان في الحصول على التعليم المجاني والمنصف والعالي الجودة والملائم. ويجري تنفيذ خطة التعليم للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي تتمثل أهدافها الاستراتيجية فيما يلي: (١) تحسين نوعية التعليم والتدريب الشامل على نحو يتيح لهذا الجيل من الطلاب الذين ينتقلون عبر مراحل النظام التعليمي التخرج منه وهم من أفضل الأشخاص ذوي المعارف الملائمة المتشبعين بثقافة المبادرة، في سبيل تحقيق الازدهار والمساهمة في الصالح العام؛ (٢) توسيع نطاق التعليم، مع تعزيز تكافؤ فرص الاستفادة منه وإمكانية الالتحاق به في السن الملائمة، باعتماد طرائق مرنة وملائمة؛ (٣) تعزيز إمكانات الموظفين العامين في قطاع التعليم، من خلال تحديث معارفهم ومهاراتهم وترسيخ التزامهم بجودة التعليم، ثم تعزيز كفاءة المؤسسات وفعاليتها.

٥٣- وتعزز نظام التعليم الجامع، مع التركيز على مجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي، ومراعاة لغات الشعوب الأصلية وخصائصها الاجتماعية ورؤيتها للكون، استناداً إلى الإطار القانوني الوطني[١٢].

٥٤- وتلقى ٠٧٨ ٣٢ مدرساً من مدرسي التعليم قبل المدرسي والابتدائي والثانوي والتعليم الخاص التدريب في مجال الاستراتيجيات المنهجية للتعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة السمعية والعقلية والبصرية والبدنية الحركية والمصابين باضطراب الطيف التوحدي واضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط.

٥٥- ولتعزيز الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والاستمرار فيه، تنفَّذ برامج اجتماعية تضامنية، لفائدة الطلاب المنتمين إلى المناطق الأقل نمواً، سُلم في إطارها ٦٣١ ٧٧٢ ٢ حقيبة مدرسية، و٨٠٦ ٩٩٥ ١ أحذية، و٠٠٠ ٢٠ دراجة هوائية و٦٣٥ ٥٤١ ١١ كتاباً؛ وقُدمت أيضاً وجبات مدرسية إلى ١٦٨ ٣٧٠ ٥ طالباً في إطار استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي.

٥٦- وتحسنت الهياكل الأساسية المدرسية في ٧٤٨ ١ مدرسة، ويجري إنجاز أشغال في ١٣٢ ٢ فصلاً ومرفقاً تكميلياً، وسُلمت ٦٠٧ ١١٦ مناضد جديدة؛ وأُدمجت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في ٧٦٥ مدرسة، وأُنشئ ١٦٩ فصلاً رقمياً متنقلاً، وأُتيحت خدمة الإنترنت في ٤٣٩ مدرسة، ووُفر التدريب لما مجموعه ٤٦٤ ٢٩٣ شخصاً في مجالات التكنولوجيات التعليمية.

٥٧- وصُممت خطة تعليمية ومواد رقمية للدورة التدريبية المعنونة "المهارات الرقمية للتعلم في القرن الحادي والعشرين"، الموجهة إلى طلاب الصفين العاشر والحادي عشر في إطار "استراتيجية منح طلاب التعليم الثانوي شهادة المهارات الرقمية للتعلم واكتساب روح المبادرة والازدهار".

٥٨- وتسنى خفض نسبة المدرسين عديمي الخبرة من ١٩ في المائة إلى ١٢,٩٦ في المائة في التعليم الابتدائي ومن ٤٣ في المائة إلى ٥,٠٣ في المائة في التعليم الثانوي، وذلك بحصول ٢٠٨ ٣٧ من العاملين في مجال التعليم على التدريب أو على دبلومات أو شهادات الماجستير.

٥٩- وأُدرجت في المناهج الدراسية مواد تساهم في التدريب الشامل، مثل "التنشئة على القيم" و"التعلم واكتساب روح المبادرة والازدهار". ويتلقى دروساً في اللغة الإنكليزية لأغراض التواصل ١٦١ ٧٧ طفلاً منذ الصف الأول من التعليم الابتدائي.

٦٠- وأُنشئ نظام لتسجيل التحاق الطلاب بالتعليم ونظامٌ لبيان العلامات الدراسية والتسجيل عبر الإنترنت في جميع مستويات التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، تزاول المجالس الاستشارية للجماعات التعليمية عملها بمشاركة ٠٠٠ ١٦٠ متطوع و٨٢٨ ٤٦٠ شخصاً من آباء وأمهات الطلاب.

٦١- ومنذ عام ٢٠١٦، أُنشئ نظام للإنذار المبكر على صعيد المدارس، يتيح إمكانية تحديد حالات الخطر أو الطوارئ التي تنشأ في المراكز التعليمية وتقديم الدعم التضامني، ساهم في تعزيز رفاه الوسط التعليمي وأمنه وطمأنينته.

٦٢- وفي عام ٢٠١٤، بدأ العمل بطريقة التعليم الثانوي عن بعد في الأرياف بفتح ٤٤٧ مركزاً لتقريب التعليم من الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في المناطق الضعيفة منها ولم يتسن لهم من قبل الحصول على التعليم، ويبلغ عددها حتى الآن ٥٢٢ مركزاً[١٣].

حقوق الأطفال والمراهقين (التوصيات ١١٤-٢ و١١٤-١٧ و١١٤-١٨ و١١٤-١٩ و١١٤-٢٠ و١١٤-٢٦ و١١٤-٢٨ و١١٤-٣٩ و١١٤-٥٠ و١١٤-٥٣ و١١٤-٥٧ و١١٤-٥٨ و١١٤-٥٩ و١١٤-٦٠ و١١٤-٦١ و١١٤-٦٢ و١١٤-٦٥ و١١٤-٦٧ و١١٤-٧٠ و١١٤-٧١ و١١٤-٧٢ و١١٤-٧٣ و١١٤-٧٤ و١١٤-١٠٠ و١١٤-١١٠ و١١٤-١١٦ و١١٤-١١٧ و١١٤-١١٨)

٦٣- اعتمدت نيكاراغوا وتنفذ "سياسة الدولة لتعزيز الأسرة النيكاراغوية ومنع العنف"[١٤]، التي يتمثل هدفها في تعزيز حقوق الإنسان للأسر والنساء والأطفال والمراهقين وحمايتها وإعادتها إليهم، وضمان حياة خالية من العنف.

٦٤- وفي هذا الصدد، وُضعت استراتيجيات لتعزيز الرعاية والدعم لتنشئة الأطفال منذ فترة الحمل، ويجري تنفيذ البرامج التالية: البرنامج الحضري لرعاية الأطفال الذين يعيشون حالة الفقر المدقع، ومشروع الرعاية الاجتماعية، وبرنامج دعم تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالطفولة المبكرة.

٦٥- وينظم قانون الأسرة المسائل المتعلقة بإعادة الأطفال الذين نُقلوا بشكل غير قانوني إلى أي بلد أجنبي. وتوسعت شبكة مراكز نماء الطفل[١٥]، حيث ارتفع عددها من ٦٠ إلى ٢٧٠ مركزاً على الصعيد الوطني، وزاد بشكل كبير مستوى الخدمات والرعاية المقدمة إلى أطفال الأمهات العاملات. ونُفذ نظام الإنذار المبكر لمنع العنف وقُدِّم الدعم والرعاية إلى ٠٧٣ ٤٢ شخصاً من خلال مكاتب الاستشارة الأسرية[١٦].

٦٦- وتلقى ٩١٣ ٢ موظفاً عاماً من موظفي النظام الوطني للرعاية الاجتماعية تدريباً في مجال المسائل المتصلة بالحماية الخاصة والوقاية؛ ووُزعت ٩٧٩ ١٦٩ ١ نسخة من كتيب برنامج "المحبة لصغار السن" بغرض تعزيز الرعاية والدعم لتنشئة الأطفال من مرحلة الحمل حتى سن السادسة.

٦٧- وتشجع سياسة الطفولة المبكرة ومعايير وزارة شؤون الأسرة والأطفال والمراهقين[١٧] أساليب جديدة لتنشئة الأطفال، مثل تنمية كفاءات الوالدين ومهارات الأسرة من أجل حفز النماء المبكر، وحظر جميع أشكال العقوبة البدنية أو المعاملة المهينة، كشكل من أشكال إصلاح السلوك أو التأديب في المدارس ودُور رعاية الأطفال، وقد جرت ٩٧٨ ١٦٠ زيارة لهذه الدور واحدة فواحدة.

٦٨- ونُظمت حملات إعلامية لتشجيع التواصل، والوقاية من العنف، واستخدام البدائل التربوية، والمساواة، ومنع تسلط الأقران في المدارس؛ ولهذا الغرض، أُدرج فيها كمحاور شاملة نهج حقوق الإنسان ونهج المساواة بين الأجيال والنهج الجنساني، وأُنشئ في هذا الصدد الخط الهاتفي ١٣٣ لمساعدة الضحايا.

٦٩- ويعاقب القانون ٧٧٩ وقانون حماية الأطفال والمراهقين من يتسبب في الإيذاء البدني للأطفال والمراهقين من الآباء أو الأمهات أو الأوصياء أو أي شخص آخر، ولا يجوز لهم الاحتجاج بالحق في العقوبة التأديبية؛ وبالإضافة إلى ذلك، توجد قوانين تحظر على المدرسين والسلطات والموظفين والمستخدَمين أو العاملين في نظام التعليم تطبيق أي تدابير أو عقوبات تعسفية.

٧٠- وتكرس النيابة العامة جزءاً من عملها للدفاع عن حقوق الأطفال والمراهقين بغرض كفالة حقهم في النفقة، من خلال إذكاء الوعي الاجتماعي بواجب الآباء والأمهات، على حد سواء، في حماية وكفالة حقوق الأطفال والمراهقين ورعاية الأسرة.

٧١- واعتمدت الدولة، من خلال النيابة العامة، بروتوكول عمل المدعي العام المتخصص في العدالة الجنائية للأحداث، الذي يندرج في إطار الممارسات الجيدة لكفالة تعزيز العدالة الإصلاحية للأحداث؛ وقد تحقق الصلح والاتفاق في ٦٠٩ حالات، تمثل حوالي ١٤ في المائة من مجموع القضايا، باعتبار هذين الإجراءين من التدابير البديلة لتسوية المنازعات في القضايا الجنائية للأحداث.

٧٢- وأعطت دولة نيكاراغوا، من خلال السلطة القضائية، الأولوية لتيسير اللجوء إلى القضاء، ولا سيما للنساء والأطفال والمراهقين، وذلك بتوسيع وتعزيز ٧٥ محكمة متخصصة في قضايا الأسرة والعنف والأحداث، ونظام الميسرين القضائيين ومعهد الطب الشرعي وعياداته الخاصة بالنساء والأطفال ومختبر الحمض الخلوي الصبغي.

٧٣- ويُستند إلى "معايير نظام العدالة الجنائية المتخصصة للأحداث" و"دليل الدفاع العام في قضايا الأحداث" في تدريب موظفي السلطة القضائية في مجال العدالة الإصلاحية ومنع إعادة الإيذاء.

٧٤- واعتمدت نيكاراغوا لوائح برازيليا[١٨] بشأن وصول المستضعفين إلى العدالة، حيث يقدَّم الدعم إلى الأطفال والمراهقين خلال الإجراءات القضائية، ولا يرتدي القضاة البدلة الرسمية، وتُستخدم الحواجز الفاصلة بين المتهمين والضحايا، وأُنشئت آليات مشتركة بين المؤسسات لتسريع الإجراءات وكفالة صدور الأحكام خلال أجل معقول، وما إلى ذلك.

٧٥- وأنشأت دولة نيكاراغوا، من خلال الشرطة الوطنية، مركزين للتدريب يوفران الدعم المتخصص للأطفال والمراهقين والشباب المعرضين للخطر. ويشكل ذلك نموذجاً يُحتذى به على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد أمريكا اللاتينية. وقدم هذان المركزان التدريب إلى ٠٧٢ ١٣ شاباً.

حقوق كبار السن (التوصية: ١١٤-١٧)

٧٦- بغية مواصلة حماية كبار السن، اعتُمد في عام ٢٠١٥ القانون رقم ٩٠٠ "قانون معاش الشيخوخة المخفض للأشخاص المنتسبين إلى معهد نيكاراغوا للضمان الاجتماعي". وارتفع عدد كبار السن المتقاعدين المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية، بدون استثناء، بنسبة ٣٩ في المائة، من ٠٣٢ ٧٢ في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢٤ ١٠٠ في عام ٢٠١٨. وأُجريت في المراكز الثلاثة لطب العيون ٠٧٠ ٩٧ عملية جراحية، أعادت البصر لآلاف الأشخاص من كبار السن.

حقوق المرأة (التوصيات: ١١٤-١٧ و١١٤-٢٧ و١١٤-٢٨ و١١٤-٢٩ و١١٤-٣٠ و١١٤-٣١ و١١٤-٣٢ و١١٤-٣٩ و١١٤-٤٠ و١١٤-٤١ و١١٤-٤٢ و١١٤-٤٣ و١١٤-٤٤ و١١٤-٤٥ و١١٤-٤٦ و١١٤-٤٧ و١١٤-٤٨ و١١٤-٤٩ و١١٤-٥٠ و١١٤-٥١ و١١٤-٥٢ و١١٤-٥٣ و١١٤-٥٧ و١١٤-١٠٠)

٧٧- أعطيت الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج والمعايير القانونية التي تكفل للمرأة استعادة حقوقها والمشاركة على نحو كامل وفعال في مؤسسات صنع القرار.

٧٨- وتقدمت نيكاراغوا أربع درجات في مؤشر التكافؤ بين الجنسين لتحتل المرتبة السادسة على الصعيد العالمي والأولى على صعيد الأمريكتين؛ وتحتل أيضاً المرتبة الخامسة في مجال تمثيل المرأة في البرلمان[١٩] والأولى في عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية[٢٠].

٧٩- وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في المناصب العامة ٥٩,٧ في المائة في السلطة القضائية، و٥٦ في المائة في السلطة التنفيذية، و٤٥,٧ في المائة في البرلمان، و٤٤ في المائة في مناصب رؤساء البلديات و٥٥,٥٥ في المائة في مناصب نواب رؤساء البلديات و٥٠ في المائة في مناصب المستشارين.

٨٠- ونُفذت استراتيجيات لتعزيز ريادة وتمكين ٢٩٥ ٧٨ امرأة من قائدات المجتمعات المحلية والمستشارات ورئيسات البلديات ونائبات رؤساء البلديات وصاحبات المشاريع الاقتصادية - الإنتاجية

والموظفات العامات، ووُضعت أيضاً سياسات وآليات لتعميم مراعاة الممارسات الجيدة بشأن المساواة بين الجنسين في مؤسسات الدولة، مع تخصيص الأموال اللازمة لهذا الغرض.

٨١- وفي المجال التشريعي، تحققت إنجازات مهمة باعتماد القانون رقم ٨٧٠ "قانون الأسرة"، الذي يعزز تدابير الحماية الخاصة للنساء ضحايا العنف وواجب الإبلاغ عن العنف العائلي.

٨٢- ولكفالة التنفيذ الكامل للقانون ٧٧٩ وتعديلاته، يجري تدريب موظفي قطاع العدالة، وإعمال المنظور الجنساني في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، وتحليل الأحكام، وتنفيذ بروتوكولات العمل، وتعزيز المؤسسات.

٨٣- ولتيسير لجوء المرأة إلى القضاء، أنجز معهد الطب الشرعي ٠٠٩ ١٦٧ خبرات طبية في إطار التحقيق في جرائم مست بالحق في الحياة والصحة والسلامة البدنية والنفسية والجنسية.

٨٤- وجرى النظر في ٦٠٥ ٦٩ قضايا جنائية وتسوية ٢٨٧ ٤٣ منها، أي حوالي ٦٢ في المائة. ولدى الهيئات القضائية أفرقة متعددة التخصصات مؤلفة من أخصائيين في علم النفس والعمل الاجتماعي لتقديم الدعم إلى النساء ضحايا العنف. وصدر ٦٥ حكماً في جرائم قتل النساء كلها أحكام بالإدانة، وهو ما يدل على عدم وجود حالة الإفلات من العقاب.

٨٥- وتعزز المرصد القضائي للعنف الجنساني التابع لمحكمة العدل العليا، بغرض متابعة ورصد تنفيذ التدابير الوقائية والاحترازية والقرارات القضائية والإحصاءات القضائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في القانون ٧٧٩.

٨٦- ونُظمت أنشطة للتنسيق والتدريب على الصعيد المؤسسي والمشترك بين المؤسسات والمجتمعي لمنع العنف ضد المرأة ورعاية ضحاياه ودعمهن خلال إجراءات طلب تدابير الحماية.

٨٧- ومُنحت قروض صغرى لما مجموعه ٥٥٣ ١ امرأة من المعرضات للخطر وضحايا العنف لتعزيز تنمية قدراتهن الشخصية ومشاريعهن والمساهمة في تعافيهن الشامل. ونُظمت حلقات عمل لفائدة الحرفيات المنتميات إلى منطقة ساحل البحر الكاريبي الشمالية وسُلمت إليهن شتائل شجرة التونو وشتائل الأشجار الخشبية والأشجار المثمرة.

الحق في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي (التوصيتان: ١١٤-٩٩ و١١٤-١٠٩)

٨٨- أُحرز التقدم في التزويد الشامل والمنصف بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية، من خلال تنفيذ ٦٢٧ ١٠٤ عملية جديدة للربط بشبكة مياه الشرب، أتاحت إعادة هذا الحق وتوفير الخدمات لما عدده ٥٤١ ٥٧٥ شخصاً، وتنفيذ ٨٤٠ ٨٥ عملية جديدة للربط بقنوات الصرف الصحي استفاد منها ٠٦٥ ٤٦٠ شخصاً. وأتاح ذلك رفع نسبة توفير مياه الشرب من ٨٧,٢ في المائة إلى ٩٢,٥ في المائة وخدمات الصرف الصحي من ٤٠,٥ في المائة إلى ٤٧,١ في المائة في المناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية، جرى إنشاء ٥٣ بئراً و١٥٩ ١٠ قناة جديدة للربط بمياه الشرب وإصلاح ٠١٠ ٢ قنوات أخرى، استفاد منها ١٠٦ ٩٣ أشخاص، بالإضافة إلى ٠٠١ ١٠٠ وحدة للصرف الصحي و٣٠٨ ١ قنوات جديدة للربط بشبكة الصرف الصحي، استفاد منها ٢٢٣ ٧٣ شخصاً. وساهم ذلك في رفع

نسبة توفير مياه الشرب من ٤١,٧٧ في المائة إلى ٥٤,٩٠ في المائة واستقرار نسبة خدمات الصرف الصحي في ٥٠,٠٤ في المائة في المناطق الريفية.

٨٩- ومنذ أواخر عام ٢٠١٤، بدأت حملة لرصد ومراقبة المياه الجوفية والسطحية لتحسين خطط إدارة الموارد المائية. ويتواصل تحسين جودة المياه الموجهة للاستهلاك البشري من خلال الحد من التلوث، حيث نُفذت ٨٢٦ ٣٠ عملية مراقبة ورصد لمصادر المياه. وأُنجز ٤٥٧ ١٧٥ فحصاً لجودة مياه الشرب للتأكد من أن المياه الموزعة عبر القنوات صالحة للاستهلاك البشري، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.

٩٠- وفي سياق خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الصعيد الوطني وبحسب مستجمعات المياه، أُنشئت ٢١ لجنةً لمستجمعات المياه وأُعدت ثلاث خطط هي: خطة المستجمع الفرعي مايااليس، وخطة المستجمع الصغير لنهر كولورادو، وخطة المستجمع ٧٢ المسمى مستجمع ما بين نهر بريتو ونهر سابوا؛ ويجري إعداد خطة مستجمع نهر ديبيلتو. وفي إطار التنظيم والتخطيط الإقليميين، مُنحت تراخيص لاستخدام ٢٠٧ مصادر للمياه، بعضها سطحي وبعضها جوفي، لأغراض الاستهلاك البشري.

٩١- ومُنحت تراخيص خاصة لاستخدام المياه لأغراض الاستهلاك البشري للجان مياه الشرب والصرف الصحي في مجتمعات ليون وبونيلويا وبالينكي وموراوخويغالبا وسان خوان دي ليماي. وتوجد في طور الإعداد بغرض الاعتماد القانوني التراخيص الخاصة للجان مياه الشرب والصرف الصحي في مجتمعات لاس آنيماس، وديبيلتو بييخو، ولاس مانوس، ولا تابلاثون، ولاس نوبيس، وإيل نارانخو، ولا لاغونا ١، وأوكوتال.

الاستفادة من الطاقة الكهربائية، والهياكل الأساسية الإنتاجية، وخدمات الاتصالات

٩٢- تكفل دولة نيكاراغوا الحصول على الطاقة الكهربائية لأشد الشرائح السكانية ضعفاً، مثل سكان المناطق الريفية في البلد. فقد زاد معدل توافر الخدمات الكهربائية بنسبة ١٤,٦ في المائة، حيث ارتفع من ٨٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٩٥,٣١ في المائة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وذلك بفضل تنفيذ ٣٨٨ ٤ مشروعاً لربط ٨٢٠ ٥٥٩ مسكناً بالكهرباء، استفاد منها ٢,٩ مليون شخص. وتأتي نسبة ٦٠ في المائة من الطاقة المستهلكة من مصادر متجددة.

٩٣- وقد انتهى إنشاء خط نقل الكهرباء من مثلث التعدين إلى ويلوي، الذي يضم أكثر من ٢٠٠ كيلومتر من الشبكات والأبراج العالية الجهد. وأُنشئ ١٤٠ كيلومتراً من الشبكات لخدمة جميع المجتمعات المحلية على ضفاف نهر كوكو. وبالإضافة إلى ذلك، تضاعف إنتاج الكهرباء، حيث انتقل من ٧٠٠ ميغاواط إلى ٥٠٠ ١ ميغاواط. ويجري إنشاء محطات كهربائية فرعية ستتيح تحسين تدفق الطاقة إلى البلديات والمجتمعات المحلية؛ وتتراوح تكلفة الاستثمار في كل محطة فرعية ما بين ٧ و٨ ملايين دولار.

٩٤- ويتألف النظام الوطني للموانئ من ستة موانئ بحرية تجارية ذات أهمية كبيرة وموانئ ومحطات على البحيرات جرى تعزيزها خلال الفترة المشمولة بالتقرير[٢١]، وكذلك من طرق النقل

البري – المائي في المناطق الريفية التي تتيح تحسين الأنشطة الإنتاجية والتجارية ومستوى الحصول على الخدمات الأساسية، وبالتالي، نوعية الحياة.

٩٥- وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية للطرق، يمضي قدماً إنشاء شبكة البلد الطرقية وتعزيزها وصيانتها، وهو ما يتيح الوصول إلى ممرات النقل الاستراتيجية الرئيسية والربط بين الأقاليم وربط ساحل البحر الكاريبي بالمنطقة الوسطى والمحيط الهادئ، من أجل تنمية قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والتعدين والصناعة، فضلاً عن توسيع نطاق خدمات التعليم والصحة والمياه والطاقة والاتصالات والسياحة والتجارة.

٩٦- وأُنشئ ٧٦٧ كيلومتراً من الطرق، تربط بين ١٥ مقاطعة ومنطقتين من ساحل البحر الكاريبي، تستفيد منها ١٢٦ بلدية يبلغ عدد سكانها ٣,٥ ملايين نسمة، وتساهم في خفض معدل الفقر على الصعيد الوطني. وجرت صيانة ما متوسطه السنوي ٥٩٦ ٣ كيلومتراً من الشبكة الطرقية غير المعبدة، وبناء ٧١ جسراً يعادل طولها ٦٣٩ ٢ متراً، وإنجاز أشغال قنوات الصرف على طول ٤٩٤ ٢ متراً.

٩٧- ويجري إنجاز الدراسات والتصاميم المتعلقة بميناء بلوفيلدس، في منطقة ساحل البحر الكاريبي الجنوبية، الذي سيكون له أثر على جميع القطاعات الاقتصادية. وانتهت الدراسات والتصاميم المتعلقة بالطريق الرابط بين ساشا وميناء بويرتو كابيثا التي تشمل بناء جسر على نهر واوا. ويجري إنجاز أشغال لزيادة سعة الطرق في مداخل مدينة ماناغوا، بغرض التخفيف من ازدحام حركة المرور.

الحق في السكن اللائق (التوصيتان: ١١٤-٩٩ و١١٤-١١٠)

٩٨- تولي حكومة المصالحة والوحدة الوطنية أولوية قصوى لحل مشكلة السكن، من خلال وضع سياسة ترمي إلى إعادة الحق في السكن اللائق والمريح والآمن إلى الأسر النيكاراغوية، ولا سيما أشدها فقراً، ومن خلال زيادة حوافز الحصول على السكن مثل: الإعانات المباشرة، والاستفادة المسبقة من المستحقات الاجتماعية للأشخاص العاملين بحسب مدة أقدميتهم المهنية، ورفع الإعانات المتعلقة بفوائد الرهن العقاري من ٢,٥ في المائة إلى ٣,٥ في المائة سنوياً لمدة عشر سنوات، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

٩٩- وفي سياق هذه السياسة ونموذج المسؤولية المشتركة، تيسر بناء أو ترميم ٨٥٩ ٥٧ مسكناً، استفاد منها العدد ذاته من الأسر و١٦٥ ٢٣٦ شخصاً.

حق الملكية ورد ممتلكات الشعوب الأصلية (التوصية: ١١٦-٢٦)

١٠٠- لكفالة اليقين القانوني وتسوية المنازعات الاجتماعية الناجمة عن مشاكل الملكية، مُنح ٧٣٧ ١٣٨ سند ملكية[٢٢] لما عدده ٣٣٣ ٥٤٢ شخصاً[٢٣]، ٥٥ في المائة منهم إناث و٤٥ في المائة ذكور، وتعززت التنمية الاقتصادية للأسر وصغار المنتجين بإضفاء الطابع القانوني على ملكية أراضيهم.

١٠١- وجرى قياس ٠٨٠ ٢٢٥ قطعة أرضية، وعولج، بالتعاون مع مديرية التسوية البديلة للمنازعات، ١١٤ ٢ منازعة، جرى التوصل في ٥٩ في المائة منها إلى اتفاقات مُرضية ولا تزال ٤١ في المائة منها في انتظار التوصل إلى اتفاق، وقُدمت خدمات إلى ١٧١ ٥ شخصاً، ٥٦٢ ٢ منهم إناث (٤٩,٥ في المائة) و٦٠٩ ٢ ذكور (٥٠,٥ في المائة).

١٠٢- وفي سياق الانقلاب الفاشل، سُجلت ٢٨٨ حالة استيلاء على الممتلكات بطريقة غير قانونية؛ ولاستعادة النظام وكفالة اليقين القانوني للملكية، نفذت الدولة بشكل سلمي ٢٥٦ عملية إخلاء (٨٨,٨ في المائة)، وهي بصدد تنفيذ ١١,٢ في المائة المتبقية.

١٠٣- ويعترف الدستور بوجود حق جماعي للشعوب الأصلية في أراضيها؛ وفي هذا الصدد، تتواصل عملية منح سندات ملكية الأراضي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مُنحت للمجتمعات المحلية ثمانية سندات ملكية للأراضي، ستة منها في منطقة ساحل البحر الكاريبي الشمالية واثنان في منطقة ساحل البحر الكاريبي الجنوبية[٢٤]، وتبلغ المساحة الإجمالية للأراضي المعنية ٣٤٧,٨٩ ١٥ كيلومتراً مربعاً (١٣ في المائة من مساحة الإقليم الوطني و٢٣,٦ في المائة من مساحة ساحل البحر الكاريبي). وقد استفاد من هذه السندات ٩٢ مجتمعاً محلياً و٨١ جزيرة منخفضة و٢٥٧ ١٧ أسرة.

١٠٤- ومُنحت ثمانية سندات ملكية خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى ١٥ سنداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهو ما يعادل ٢٣ إقليماً طلبت مجتمعات الشعوب الأصلية منحها سندات ملكيتها، وتوجد قيد الإنجاز عملية منح سند ملكية إقليم في ألتو وانكي، تشكل مساحته ٤ في المائة.

الحق في بيئة صحية وفي الحماية من آثار تغير المناخ (التوصية: ١١٤-٢٢)

١٠٥- أوفت نيكاراغوا، بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية: فقد قدمت طلب انضمامها إلى اتفاق باريس، وأعدت بلاغها الوطني الثالث، وقدمت مساهمتها المحددة وطنياً. وتشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ وتلتزم بها[٢٥].

١٠٦- وفي عام ٢٠١٨، تولت نيكاراغوا، بوصفها ممثل البلدان النامية، الرئاسة المشتركة للصندوق الأخضر للمناخ، إلى جانب السويد.

١٠٧- وحققت نيكاراغوا إنجازات مهمة في مواجهة تحديات تغير المناخ، مثل تحويل مصفوفة توليد الكهرباء الذي رفع مستوى إنتاج الطاقة المتجددة إلى ٥٠,٧٢ في المائة في عام ٢٠١٨[٢٦].

١٠٨- وفي قطاع الزراعة واستخدام الأراضي وتغيير استخدامها، يجري وضع برنامج لمواجهة تغير المناخ والحد من الفقر، بالتعاون مع المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية التي تعيش في غابتي بوساواس وإيندیو ماييث في منطقة ساحل البحر الكاريبي، سيساهم في خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بحوالي ١١ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون[٢٧].

١٠٩- وتتجسد الإنجازات الوطنية في مجال التكيف مع تغير المناخ في استخدام ١٩٧ تكنولوجيا للتكيف مع تغير المناخ في قطاعات الموارد المائية والغابات والتنوع البيولوجي والزراعة[٢٨].

الحق في الأمن العام والعدالة (التوصيات: ١١٤-١٤ و١١٤-١٩ و١١٤-٣٥ و١١٤-٣٦ و١١٤-٣٧ و١١٤-٣٨ و١١٤-٦٤ و١١٤-٦٥ و١١٤-٦٦ و١١٤-٦٧ و١١٤-٦٨ و١١٤-٦٩ و١١٤-٨٨ و١١٤-٩٢ و١١٥-٨ و١١٦-١٧ و١١٦-١٨ و١١٦-١٩)

١١٠- تُعتبر نيكاراغوا، وطنياً وإقليمياً ودولياً، أكثر البلدان أمناً في منطقة أمريكا الوسطى ونموذجاً يُحتذى به في مجال الأمن في أمريكا اللاتينية، بوصفها ثالث أقل بلدانها عنفاً. ولدى نيكاراغوا استراتيجية للأمن العام القائم على مبدأ السيادة وشرطةٌ وطنية لصيقة بالنسيج الاجتماعي في تسوية مشاكل أمن المجتمع.

١١١- واستقر معدل جرائم القتل في ٧,٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، وهو أدنى بأربع مرات من المتوسط المسجل في منطقة أمريكا الوسطى. وتعالج الشرطة ما متوسطه ٩٤ واقعة من كل ١٠٠ تقدَّم شكاوى بشأنها، ولا يشكل جرائمَ شديدة الخطورة سوى ٦,٣ في المائة منها.

١١٢- وزاد عدد المدعين العامين على الصعيد الوطني بنسبة ٣٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ وجرى تقديم دعاوى جنائية في ٠٣٦ ١٠٢ قضية وخدمات الرعاية المتخصصة في شكل الإرشاد القانوني والدعم النفسي إلى ٢٥٥ ٣٩١ ضحية، ولا سيما النساء والأطفال والمراهقون.

١١٣- وأنجز معهد الطب الشرعي ٢٦٦ ٣٦٤ خبرةً لتيسير اللجوء إلى القضاء للأشخاص الذين أبلغوا عن أعمال العنف البدني والنفسي والجنسي وجرائم القتل العنيفة. ولم تكشف الخبرة في نسبة كبيرة من الحالات عن وجود أضرار بدنية أو نفسية. وفي ٦٥ في المائة من الحالات التي وقعت فيها إصابات، لم يتطلب التعافي منها أي علاج طبي؛ وفي ٩٥,٩ في المائة من الحالات، لم تشكل الإصابات أي خطر على حياة المصابين. وتدل هذه البيانات على أن العنف في نيكاراغوا يقترن بمعدل وفيات منخفض ولا يخلف أضراراً خطيرة على صحة الأشخاص وسلامتهم.

١١٤- وتواصل دولة نيكاراغوا، من خلال السلطة القضائية، تعزيز وتحديث نظام إقامة العدل عن طريق ما يلي:

(أ) دائرة الميسرين القضائيين، الموجودة في بلديات البلد البالغ عددها ١٥٣ بلدية، بهدف المساهمة في تيسير اللجوء إلى القضاء للشرائح السكانية الضعيفة وفي تعزيز ثقافة السلام والتثقيف القانوني ومنع الجريمة واستعادة الحقوق وتسوية المنازعات الاجتماعية وتفادي الملاحقات القضائية؛

(ب) دائرة المساعدة القانونية المجانية للأشخاص ضعاف الحال في القضايا الجنائية والأسرية والمدنية، التي تقدم سنوياً حوالي ٢٩٠ ١١٩ مساعدة قانونية. وعينت ٣٧٧ محامياً للمساعدة القضائية، حيث توفر ستة محامين لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وأعادت الحق في النفقة إلى ٠٣٢ ٤٢ طفلاً ومراهقاً، حيث وصل المبلغ المستخلص إلى ٦٢٦,٥٩ ٠٩٩ ١٩٣ كوردوبا، أي ٧١١,٤١ ٠٢٨ ٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة؛

(ج) تعزيز المحاكم المتخصصة في قضايا العنف والأسرة والأطفال والمراهقين، وكذلك الهيئات الفرعية، مثل المديرية العامة للتفتيش القضائي والمديرية الوطنية للسجلات

ومديرية التسوية البديلة للمنازعات ومعهد الطب الشرعي والمكتب التقني لرصد نظام العدالة الجنائية للأحداث ومكتب الشؤون الإدارية لموظفي القضاء ومكتب تنفيذ العقوبات الجنائية الصادرة في حق الأحداث ورصدها؛

(د) إنشاء مركز وطني خاص بالسجينات، به دار للولادة؛ وإنشاء آلية لدراسة الحالات التي يمكن فيها الإفراج عن المحتجزين للحد من الاكتظاظ؛ وفي هذا السياق، اتُّخذت تدابير بديلة لسلب الحرية لفائدة ١٢٥ ٢ محتجزاً، ورُحل ٣٠٩ مدانين أجانب ونُقل ٦٧ مداناً إلى بلدانهم الأصلية لإتمام عقوباتهم هناك؛

(هـ) تعميم مراعاة التوصيات الواردة في "لوائح برازيليا" في جميع المحاكم المتخصصة في قضايا العنف لتعزيز إمكانية وصول المستضعفين إلى العدالة، وتنفيذ مبدأ شفوية الإجراءات في المحاكمات لتبسيط الإجراءات القضائية؛

(و) تعزيز نظام العدالة الإصلاحية للأحداث من خلال اعتماد الصكوك المعيارية وتدريب الموظفين ووضع برامج مجتمعية ومتعددة القطاعات لإعادة إدماج الأحداث وتيسير تعافيهم؛

(ز) منح مرتبة المؤسسة الدستورية للمجلس الوطني لإقامة العدل والمهن القانونية وتعزيز المديرية العامة للمهن القانونية التي تضطلع بإجراءات انتقاء الموظفين القضائيين وتعيينهم وترقيتهم، وذلك لتعزيز استقلال السلطة القضائية؛ وقد أنجزت هذه المديرية ١٨ عملية لانتقاء ٦٣٧ موظفاً عاماً واعتمدت ٤٠٩ موظفين، تختلف مناصبهم في سلك القضاء، بعد تقييم أدائهم.

مكافحة الاتجار بالأشخاص وحقوق المهاجرين غير النظاميين (التوصيات: ١١٤-٥٤ و١١٤-٥٥ و١١٤-٥٦ و١١٤-١٤٤)

١١٥- تواصل دولة نيكاراغوا عملها من أجل منع ومكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص، وقد سنت في عام ٢٠١٥ القانون ٨٩٦ "قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص"، تماشياً مع الجهود الرامية إلى مواءمة تشريعات بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

١١٦- وأنشأت نيكاراغوا التحالف الوطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص والسجل الوطني الفريد للمعلومات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. ويضم هذا التحالف ٢٥ هيئة تابعة للحكومة[٢٩] وللبلديات والوكالات العاملة مع الأطفال، ولديه ١٧ مكتباً نشطاً على مستوى المقاطعات؛ ويقدم مقترحات بروتوكولات عمل مشتركة بين المؤسسات؛ وقد نظم ٦١٩ ٨ نشاطاً وقائياً وإعلامياً بمشاركة ٨٦٣ ٤٦٧ شخصاً؛ ودرَّب ٢٣٢ ٤٤ موظفاً عاماً (٣٦٤ ٢١ منهم ذكور و٨٦٨ ٢٢ إناث)؛ ونظم دورة تدريبية لفائدة موظفي السلطة القضائية بشأن إعادة الأطفال والمراهقين على الصعيد الدولي.

١١٧- وقد أفضت هذه الإجراءات الوقائية إلى انخفاض عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص والشكاوى المتعلقة به والقضايا المعروضة بشأنه على القضاء بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق[٣٠]. وبالفعل، سُجلت ٣٠ قضية، جرى التحقيق في إطارها مع ٦٤ شخصاً؛ وخضع للمحاكمة ٢٢ شخصاً، أُدين ٢٠ منهم وبُرئ اثنان؛ وتوجد قيد التحقيق ثماني قضايا، وجرى إنقاذ ٧٣ ضحية (١٣ ذكراً و٦٠ أنثى، منهم ١٠ أطفال و٢٨ مراهقاً و٣٥ بالغاً).

١١٨- ونُفذت أربعة مشاريع للتدريب والتجهيز، بدعم تقني ومالي من وكالات التعاون الدولي، بلغت قيمته ٨٩٠ ٢٩٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

١١٩- وفيما يتعلق بتدفقات الهجرة المختلطة، لا تحرم دولة نيكاراغوا الهجرة غير النظامية القسرية أو الطوعية، وتتولى بمسؤولية إدارتها من خلال التدابير التالية: مواصلة تحسين ظروف الاستقبال في مكاتب الهجرة الموجودة في مراكز مراقبة الحدود على الصعيد الوطني؛ والتحليل الدائم لحالة الهجرة داخل المنطقة وخارجها، بغرض إدخال تعديلات تراعي حقوق الإنسان على سياسة الهجرة الوطنية؛ وتنسيق الأنشطة العملياتية مع الشرطة الوطنية والجيش النيكاراغوي والمديرية العامة لشؤون الهجرة والمواطنين الأجانب بغرض مكافحة وكشف شبكات تهريب المهاجرين غير النظاميين والاتجار بالأشخاص؛ وتهيئة الظروف الملائمة لإيواء المهاجرين غير النظاميين المكتشَفين ومواصلة تحسينها؛ ووضع برامج دائمة لتدريب الموظفين وتوعيتهم فيما يتعلق بكشف المهاجرين غير النظاميين وضحايا الاتجار والتهريب وبمعاملتهم.

١٢٠- وحتى يتسنى تحديد هوية المهاجرين، أُنشئت قنوات للاتصال السريع بالممثليات القنصلية المعتمدة في بلدنا؛ وتُيسَّر للمهاجرين غير النظاميين سبل زيارة أقاربهم لهم والاتصال بقنصليات دولهم. وبمجرد تحديد هوية المهاجر المعني، تسَرَّع إجراءات إعادته إلى بلده الأصلي.

١٢١- ويمكن الإشارة ضمن الفئات الضعيفة في سياقات الهجرة المختلطة إلى المهاجرين الذين يلتمسون اللجوء أو الحماية، والنساء ضحايا العنف، والأشخاص الذين تعرضوا لصدمات نفسية أو أُصيبوا بإعاقة بسبب مخاطر الهجرة، والنساء الحوامل، وكبار السن، والأطفال والمراهقين غير المصحوبين.

١٢٢- ولمعالجة هذه الحالات، تنسق حكومة المصالحة والوحدة الوطنية الإجراءات المشتركة بين المؤسسات التي تتيح الخدمات التالية: الرعاية الصحية الشاملة، ورعاية الأطفال والمراهقين ضعاف الحال لكفالة عدم فصل القاصرين عن آبائهم، وتقييم طلبات اللجوء أو الحماية بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ودعم المهاجرين ضعاف الحال حتى مغادرتهم للإقليم الوطني.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (التوصيات: ١١٤-٥ و١١٤-٦ و١١٤-٧ و١١٤-٨ و١١٤-٩ و١١٤-١٠ و١١٤-١١ و١١٤-١٢ و١١٤-١٣ و١١٤-١٤ و١١٤-١٨ و١١٤-١٩ و١١٤-٢١ و١١٤-٢٢ و١١٤-٢٣ و١١٤-٢٤ و١١٤-٣٣ و١١٤-٣٤ و١١٤-٣٥ و١١٤-٣٦ و١١٤-٣٧ و١١٤-٨٨ و١١٤-٨٩ و١١٤-٩٠ و١١٤-١٠٩ و١١٤-١٣٩ و١١٥-٣ و١١٥-٦ و١١٦-١٣ و١١٦-١٤ و١١٦-١٥)

١٢٣- تحمي نيكاراغوا، من خلال مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان، حقوق الإنسان، وترصد سلطات الدولة، وتتلقى الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وتصدر توصيات بجبر الضرر الناجم عن هذه الانتهاكات وباتخاذ تدابير لإعادة الحقوق إلى أصحابها.

١٢٤- وتنفذ نيكاراغوا سياسة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بصفة عامة من خلال العمل المشترك والمنسق والمتوائم لجميع مؤسساتها؛ وقد أُدمجت هذه السياسة في البرنامج الوطني للتنمية البشرية، ولا سيما في استراتيجية الأمن البشري.

١٢٥- وتشجع نيكاراغوا إشراك جميع المجتمعات المحلية في الأنشطة الثقافية الوطنية، التي تساهم في تحقيق العيش الكريم والازدهار والسعادة.

١٢٦- ونُفذت عمليات لرصد مدى احترام حقوق الإنسان للأشخاص متنوعي الميل الجنسي، وحق الأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة في التعليم الجامع في المدارس العادية، وحق الأطفال والمراهقين في الحماية في حالة الإخلال بواجب دفع النفقة، وحقوق الإنسان للأطفال والمراهقين المستفيدين من نظام الرعاية الصحية.

١٢٧- وللتحقق من مدى احترام حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أُجريت زيارات على الصعيد الوطني إلى المراكز التعليمية ومراكز حماية الطفل ومراكز نماء الطفل والمراكز الصحية ومستشفيات الإحالة.

١٢٨- وبغرض تعزيز احترام حقوق الإنسان، نُظم ٢٣ معرضاً، تسعة منها بشأن الصحة و١٤ بشأن الأطفال والمراهقين، و٢٥٥ ١ دورة تدريبية لفائدة مختلف مؤسسات الإدارة العامة والسكان بصفة عامة استفاد منها ما مجموعه ٤٧٩ ٥٣ شخصاً.

١٢٩- وفي أعقاب أعمال العنف التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠١٨، شكل مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان لجنة لدعم الضحايا مهمتها تلقي الشكاوى والتحقيق فيها والمطالبة بإحقاق العدالة وجبر الضرر من دون أي تمييز.

الحق في حرية التعبير وحرية التنظيم (التوصيات: ١١٤-٧٨ و١١٤-٧٩ و١١٤-٨٠ و١١٤-٨١ و١١٤-٨٢ و١١٤-٨٣ و١١٤-٨٤ و١١٤-٨٥ و١١٤-٨٦ و١١٤-٨٧ و١١٤-٩٣ و١١٤-٩١ و١١٤-٩٤ و١١٤-٩٥ و١١٥-٧ و١١٥-٨ و١١٦-٢٠ و١١٦-٢١)

١٣٠- وفقاً للدستور، يعتبر الحق في نقل المعلومات مسؤولية اجتماعية تمارس في إطار الاحترام الصارم لمبادئه. ولا يجوز أن يخضع هذا الحق للرقابة، ولكن قد تترتب على ممارسته مسؤوليات يحددها القانون. ويجب على وسائط الإعلام، في إطار مهمتها الاجتماعية، أن تساهم في تنمية البلد.

١٣١- والممارسة الكاملة للحق في حرية التعبير مكفولة بالنظر إلى عدم وجود أي رقابة مسبقة أو تقييد لهذا الحق. ويجوز للصحفيين أن يرصدوا سياسات الإدارة العامة وإجراءاتها ويُنجزوا تحقيقات بشأنها وينتقدوها. وفي هذا الصدد، تنشر وسائط الإعلام والصحف المعادية للحكومة ما يحلو لها من معلومات، بما في ذلك الأخبار الزائفة التي تحرض على الأفعال الإجرامية وتشجع العنف والكراهية، ولكن الحكومة تلتزم بسياسة عدم فرض أي قيود على وسائط الإعلام.

١٣٢- ويراعَى مبدأ استقلال وسائط الإعلام وتعدديتها، والدليل على ذلك أن الصحيفتين الوحيدتين المكتوبتين الموزعتين على الصعيد الوطني والصحيفتين الموزعتين على صعيد العاصمة

توجد في ملكية القطاع الخاص، ويسري الشيء ذاته على جميع القنوات التلفزيونية باستثناء القناة ٦ المملوكة للدولة.

١٣٣- وحصل على الترخيص ٣٧٧ محطة إذاعية تبث برامجها على موجتي التضمين الترددي والتضمين السعوي و٢٩ محطة للبث التلفزيوني المفتوح على التردد فوق العالي والتردد العالي جداً؛ وتجدر الإشارة إلى الطابع التعددي لمحتوى برامج هذه الوسائط. وتغطي شبكات الهاتف الخلوي جميع البلديات ويستفيد من خدمة الإنترنت المحمول ٨٥ في المائة من السكان.

١٣٤- وحرية الصحافة مكفولة، حيث لا تجري ملاحقة وسائط الإعلام ولا الصحفيين الذين يمارسون هذا الحق في إطار التقيد التام بأحكام الدستور وغيره من القوانين. ولا تُتخذ أي إجراءات إدارية أو جنائية ضد الأشخاص بوصفهم صحفيين.

١٣٥- والحصول على المعلومات العامة مكفولٌ من خلال المكاتب المنشأة لهذا الغرض والمواقع الشبكية لمؤسسات الدولة.

١٣٦- ويمارَس خلال الحملات الانتخابية الحق المطلق في الوصول إلى وسائط الإعلام، مع كفالة حرية التعبير والفكر والتعبئة، وفقاً لأحكام دستور نيكاراغوا وقانون الانتخابات واللوائح التنظيمية لأخلاقيات الانتخابات.

١٣٧- ويكفل الدستور التمتع الكامل بالحق في التجمع السلمي، الذي لا تتطلب ممارسته إذناً مسبقاً، وكذلك حق المواطنين النيكاراغويين في التعبير بحرية عن أفكارهم سراً أو علناً، فردياً أو جماعياً، شفوياً أو كتابياً أو بأي طريقة أخرى. ويعترف بالحق في التجمع والتظاهر والتعبئة العامة وفقاً للقانون.

١٣٨- ويكفل الدستور الحق في تكوين الجمعيات، ويتجلى ذلك في وجود ٧ ٢٢٧ منظمة غير ربحية مسجلة على النحو الواجب، سُجلت ٣ ٢٧٦ منظمة منها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير[٣١]، ولم يُطلب أبداً إلى الجمعية الوطنية إلغاء الشخصية القانونية لأي منظمة غير حكومية.

الحق في التصويت والترشح للانتخابات (التوصيتان: ١١٥-٤ و١١٥-٥)

١٣٩- الحقوق الانتخابية مكفولة في الدستور وإصلاحاته وفي قانون الانتخابات وقانون البلديات وقانون المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بغرض ضمان قدر أكبر من المشاركة والإدماج والتمثيل والمساواة والتناسب والتناوب بين المرأة والرجل.

١٤٠- وخلال الانتخابات العامة لعام ٢٠١٦ وانتخابات المجالس البلدية لعام ٢٠١٧ وانتخابات المجالس الإقليمية للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي لعام ٢٠١٤، كُفلت مشاركة ١٨ حزباً سياسياً وممارسةُ الشعب النيكاراغوي لحقه في التصويت بشكل حر ومباشر وسري؛ وأفضت انتخابات عام ٢٠١٦ إلى انتخاب الرفيق القائد دانييل أورتيغا سابيدرا رئيساً للجمهورية، بحصوله على نسبة ٧٢,٤٤ في المائة من الأصوات المدلى بها؛ وقد تابعت منظمة الدول الأمريكية هذه العملية الانتخابية واعترفت بنتائجها.

١٤١- وأُحرز التقدم في عملية إصدار بطاقات الهوية، حيث زاد بنسبة ١٧,٧٤ في المائة[٣٢] عدد المواطنين الذين أدلوا ببطاقات الهوية خلال انتخابات المجالس البلدية لعام ٢٠١٧.

أما بخصوص عدد مراكز الاقتراع، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، فقد زاد بنسبة ٢,٠ في المائة، حيث انتقل من ٩٦٠ ١٢ مركزاً خلال الانتخابات العامة لعام ٢٠١١ إلى ٢٠٦ ١٣ خلال انتخابات المجالس البلدية لعام ٢٠١٧.

الحوار والالتزامات الدولية (التوصية: ١١٤-٢٥)

١٤٢- تشارك دولة نيكاراغوا، وفاءً منها بالتزاماتها الدولية، في مجلس حقوق الإنسان، ومنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا، ومنظومة تكامل أمريكا الوسطى، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، ومؤتمر قمة الأمريكتين، والمجموعة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجميع هيئات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

١٤٣- وعززت نيكاراغوا تحالفاتها مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية؛ وقد أتاح ذلك إحراز التقدم في إنعاش ثقافتنا وتراثنا الثقافي وتعزيزهما وحمايتهما، وتنظيم دورات تدريبية وأنشطة للتبادل الثقافي، وإبرام اتفاقات للتعاون، وإقامة معارض للفن النيكاراغوي والأجنبي، وتوفير التدريب في المجالين الفني والثقافي، وإعادة تصميم المناهج الدراسية وتحديثها وإعادة تأهيل المدارس الوطنية للفنون.

١٤٤- ومن أجل المضي قدماً في تحسين نظام الانتخابات، وقَّعت دولة نيكاراغوا في عام ٢٠١٦ على مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، وأُنشئت لجنة للحوار والتبادل البناءين، مؤلفة من وفد حكومة نيكاراغوا ووفد الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، توصلت إلى بعض الاتفاقات بشأن تعزيز المؤسسات السياسية - الانتخابية لجمهورية نيكاراغوا.

١٤٥- وتعيد دولة نيكاراغوا تأكيد رغبتها في تعزيز التزاماتها الدولية، من خلال توطيد أوجه التوافق والعمل المشترك من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المجالات.

الخلاصة

١٤٦- يبين هذا التقرير الإنجازات المهمة التي حققتها حكومة المصالحة والوحدة الوطنية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وكفالتها للمواطنين النيكاراغويين، وكذلك في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تنفيذ تدابير في إطار البرنامج الوطني للتنمية البشرية والسياسات الوطنية والالتزامات الدولية.

١٤٧- وخلفت الأحداث العنيفة التي بدأت في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨ أثراً سلبياً على التنمية البشرية المطردة التي كانت تشهدها نيكاراغوا وحالت دون تمتع السكان على نحو كامل بحقوق الإنسان، مثل حرية التنقل والحصول على الرعاية الصحية والغذاء والتعليم والعمل والتمتع بالسلام والأمن والطمأنينة، وما إلى ذلك.

١٤٨- لقد قاوم شعب نيكاراغوا، العاشق للسلام، محاولات الانقلاب واختار مواصلة إرساء السلام والاستقرار والرفاه الذي حققه. وتعزز حكومة المصالحة والوحدة الوطنية مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية بهدف إنعاش الاقتصاد وتحقيق الاستقرار

والأمن العام ومواصلة إعادة الحقوق للمواطنين النيكاراغويين؛ وتُجري بالإضافة إلى ذلك مشاورة واسعة النطاق بشأن مقترح السياسة الوطنية لإشاعة ثقافة السلام والمصالحة حتى يتسنى، من خلال المدرسة والأسرة والمجتمع، تعزيز القيم وممارسات الاحترام والتضامن والحوار والتلاقي والتعايش في وئام في جميع أنحاء نيكاراغوا.

Notas

1 Ministerio Público, Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos, Asamblea Nacional, Consejo Supremo Electoral, Poder Judicial, Autoridad Nacional del Agua, Consejo Nacional de Universidades, Empresa Nicaragüense de Alimentos Básicos, Empresa Nicaragüense de Acueductos y Alcantarillados, Empresa Portuaria Nacional, Fondo de Inversión Social de Emergencia, Instituto Nacional Tecnológico, Instituto Nicaragüense de Cultura, Instituto Nicaragüense de Fomento Municipal, Instituto de la Vivienda Urbana y Rural, Ministerio del Ambiente y los Recursos Naturales, Ministerio de Energía y Minas, Ministerio de Hacienda y Crédito Público, Ministerio de la Juventud, Ministerio de Transporte e Infraestructura, Secretaría para el Desarrollo de la Costa Caribe, Secretaría de la Presidencia y el Instituto Nicaragüense de Telecomunicaciones y Correos.

2 Fueron consultadas más de 130 organizaciones comunitarias y protagonistas sociales, entre los que se encuentran: el Frente Nacional de los Trabajadores (FNT); Coordinadora Social; Comunidades Eclesiales de Base (CEB); Movimiento Médico; Organización de Revolucionarios Deshabilitados (ORD) y la Federación de Asociaciones de Personas con Discapacidad (FECONORI), entre otras.

3 El Programa de Desarrollo de los Sistemas Productivos, Agrícolas, Pesqueros y Forestal en Territorios Indígenas de la RACCN y RACCS (NICARIBE), ejecutado en el período 2012-2018, capitalizó a 14,072 familias originarias y afrodescendientes en 5 territorios de la RACCN y 2 territorios de la RACCS, diversificando e incrementando la producción, garantizando ingresos y seguridad alimentaria, así como el aprovechamiento sostenible de los recursos naturales y fortalecimiento de sus organizaciones tradicionales.

4 SIGRUN 2014-2018. Ministerio de la Familia, Adolescencia y Niñez.

5 Sistema Único de Pensiones Alimenticias: https://web.mifamilia.gob.ni/voronoi/login.html

6 En Nicaragua la gratuidad de la salud está consignada en la Constitución Política, artículo 105 y el GRUN lo hace efectivo a través del Modelo de Salud Familiar y Comunitario a través de su red integrada de salud que consta de 1,520 unidades (centros, puestos de salud y hospitales de diferente complejidad) y en los 2,675 sectores.

7 La población promedio de Nicaragua en el periodo 2014-2018 es de 6, 329,000 habitantes. 129,000,000 de consultas y de ellas el 13% son especializadas; 2,500,000 egresos hospitalarios con 1,700,000 cirugías; 4,800,000 estudios de rayos X y 133,200,000 exámenes de laboratorio; 156,000 estudios tomográficos y 33,200 resonancias magnéticas.

8 Las clínicas móviles son unidades equipadas para brindar servicios odontológicos (endodoncia, exodoncia, profilaxis y educación en salud oral), consultas médicas generales y especializadas, atenciones en medicina natural y terapias complementarias, ultrasonografía, toma de Pap, exámenes de VIH, toma de glicemia, vacunas, electrocardiogramas, charlas educativas, entre otros. Atienden en zonas rurales alejadas y pueden dar atención en zonas urbanas que no cuentan con unidades de salud.

9 Las Casas para Personas con Necesidades Especiales son locales diseñados para realizar charlas demostrativas a diferentes grupos de población a fin de promover conductas saludables. Están administradas por las alcaldías y corresponde el contenido técnico al personal de salud y las convocatorias a la red comunitaria.

10 Cifra preliminar de 2017.

11 A través del INNS se brindaron 30,756,953 consultas médicas, hubo 553,230 egresos hospitalarios, se atendieron 108,195 nacimientos, se realizaron 32,011,879 exámenes de laboratorio y 3,565,257 estudios de imagenología, 613,283 estudios de anatomía patológica y 486,893 Pap, además se despacharon 79,691,223 recetas médicas; observándose en el 2017 un incremento global del 18%con respecto al 2014. Para la prevención del cáncer cervicouterino y de mama se realizaron exámenes de PAP a 73,654 mujeres trabajadoras y exámenes clínicos de mamas a 149,752 mujeres aseguradas, de las cuales 12,971 recibieron atención médica. En el 2017 hubo un aumento del 71% en los PAP y del 25% en los exámenes de mama con respecto al 2014.

12 Ley No. 582 ¨Ley General de Educación¨, Ley No. 114 ¨Ley de Carrera Docente¨, Ley No. 763 Ley de los derechos de las personas con discapacidad¨ y la Ley No. 675 ¨Ley de Lenguaje de Señas Nicaragüense¨, normativas y manuales específicos en cada modalidad educativa.

13 En el 2018, se celebró la primera promoción de 9,535 bachilleres en la modalidad de Secundaria a Distancia en el campo. Así mismo se está trabajando con las entidades rectoras de los Subsistemas de Educación Técnica y Superior, acompañar a los bachilleres en la continuidad educativa en carreras técnicas y superior.

[14] Dictada a través del Decreto Ejecutivo No. 43-2014 del 30 de julio de 2014, publicado en la Gaceta No. 143 del 31 de julio de 2014.
[15] SIGRUN 2015-2017.
[16] MIFAN, Informes Anuales / Planificación 2014-2018.
[17] SIGRUN 2014-2018.Planificación SEPRES "Normativa para la Restitución de Derechos y Protección Especial de Niñas, Niños y Adolescentes.
[18] Las Reglas de Acceso a la Justicia de las Personas en Condición de Vulnerabilidad han sido aprobadas por la XIV Cumbre Judicial Iberoamericana, que ha tenido lugar en Brasilia durante los días 4 a 6 de marzo de 2008.
[19] Según la Unión interparlamentario 2017.
[20] Organización de Naciones Unidas (2016).
[21] En el Océano Pacífico: Puerto Corinto, Puerto Sandino y Puerto San Juan del Sur. En el Océano Atlántico: Puerto Cabezas, Puerto El Bluff y Puerto El Rama (Arlen Siu). Los puertos están equipados para brindar servicios portuarios comerciales, como manejar y almacenar carga. También, el Sistema Portuario Nacional cuenta con puertos y terminales lacustres, los cuales están ubicados en el lago Cocibolca y en el lago Xolotlán, destinados principalmente para las actividades de recreación y turismo, transporte de pasajeros y carga de cabotaje nacional.
En el Lago Cocibolca sobresale el Puerto San Jorge, ubicado en el departamento de Rivas, como puerto de enlace a la Isla de Ometepe, Terminales Moyogalpa y Altagracia también como terminales de enlace a la Isla de Ometepe. También está el Puerto Granada, las Terminales Morrito y San Miguelito, y Puerto San Carlos, ubicado en el departamento de Río San Juan, el cual es usado al viajar hacia el archipiélago de Solentiname o navegar el Río San Juan. En el Lago Xolotlán se encuentra la Terminal San Francisco Libre y el Puerto Salvador Allende ubicados en Managua, éste último convertido en destino capitalino sano (en lo ambiental y social) orientado a la recreación infantil y familiar.
[22] Títulos Urbanos (55,257); Títulos Rurales (56,606); Solvencias de Ordenamiento Territorial (588) y Certificados de Cumplimiento (3,286).
[23] 244,050 hombres (45%) y 298,283 mujeres (55%).
[24] Región Autónoma de la Costa Caribe Norte (RACCN) y Región Autónoma Costa Caribe Sur (RACCS).
[25] La Adhesión de Nicaragua al Acuerdo de París fue firmada el 20 de octubre de 2017, y la tercera Comunicación Nacional y su Contribución Nacionalmente Determinada fue recibida formalmente por la secretaria de la Convención Marco de Naciones Unidas sobre Cambio Climático el 3 de septiembre de 2018.
[26] Fuente: Ministerio de Energía y Minas (MEM), Gráfica de Generación por Tipo de Recursos: Eólico, Geotérmico e Hidroeléctrico, a partir de Base de Datos del Sistema SCADA & Empresa Nacional de Transmisión Eléctrica (ENATREL) - Centro Nacional de Despacho de Carga (CNDC), septiembre de 2018: http://www.enatrel.gob.ni/evolucion-de-la-cobertura/
[27] La formulación de este programa fue ratificada mediante Acuerdo Presidencial No. 21-2018, publicado en La Gaceta No.16 del 23 de enero 2018.
[28] Fuente: Tercera Comunicación Nacional sobre Cambio Climático, mayo 2017.
[29] MIGOB, Migración, Policía Nacional, MIFAN, Ministerio Publico, Poder Judicial, MINED, MINSA Ejército de Nicaragua. Procuraduría General de la Republica, Ministerio del Transporte e Infraestructura, Procuraduría para la defensa de los Derechos Humanos, Ministerio de la Mujer, Instituto de Turismo.
[30] En el período 2010-2014, se reportaron 74 casos.
[31] 2,956 nacionales y 320 de otras nacionalidades.
[32] En comparación con el proceso de elecciones generales de 2011.